

شاهد | هروب جماعي من مركز علاج إدمان بالهرم يفضح إمبراطورية المصحات غير المرخصة



الاثنين 29 ديسمبر 2025 م 01:00

تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو وصف بـ«الكارثي» يوثق هروءاً جماعياً لعشرات - بل مئات - النزلاء من إحدى مصحات علاج الإدمان بمنطقة الهرم، في مشهد صادم هزّ الرأي العام.

الشاهد، الذي أظهر شباباً يفرون في الشوارع بحالة من الذعر والارتياب، لم يكن مجرد واقعة عابرة، بل أعاد إلى الواجهة واحداً من أخطر الملفات المسكوت عنها: ملف مراكز علاج الإدمان غير المرخصة، أو ما يُعرف شعبياً بـ«مراكز بير السلم».

فيديو واحد يكشف المستور

خلال ساعات قليلة، انتشر الفيديو على نطاق واسع، مصدراً بتعليقات غاضبة وتساؤلات حادة: كيف تحولت أماكن يفترض أنها ملذ للعلاج والتعافي إلى ساحات هروب جماعي؟ ولماذا يهرب مرضى يفترض أنهم يتلقون رعاية صحية ونفسية؟

الإجابات جاءت سريعاً على الألسنة النزلاء الفارين أنفسهم، في شهادات أولية وصفت بالمرعية، تحدثوا فيها عن تجويع معنوي، وتعذيب بدني، وحبس قسري، وغياب تام لأي إشراف طليقي حقيقي، مقابل مبالغ مالية ضخمة يدفعها ذووهم على أمل إنقاذ ابنائهم من الإدمان.



داخل الأسوار: علاج أم عقاب؟

بحسب روايات متطابقة، لم تكن المصحة سوى مبني مغلق يدار بعقلية أمنية قمعية، لا علاقة لها بالطب أو العلاج النفسي.

يقول أحد الفارين: «كنا نتعرض للضرب كوسيلة للعلاج، ومن يعترض يُحبس أياماً دون طعام كافٍ... لا. أطباء، لا. تمريض، فقط مشرفون يستخدمون العنف».

هذه الشهادات تفتح الباب أمام تساؤل أخطر: كم من العرضي لا تزال معاناتهم جبيرة هذه الجدران في مراكز مشابهة لم يكشف أمرها بعد؟

مصحة بلا ترخيص ومرضى بلا حماية

تقارير إعلامية أكدت أن المنشأة التي شهدت واقعة الهروب تعمل دون ترخيص رسمي، في مخالفة صريحة لقانون المنشآت الطبية غير الحكومية وقانون الصحة النفسية

غياب الترخيص لا يعني فقط مخالفة إدارية، بل يعني انعدام الرقابة، وغياب المعايير الطبية، وتحول "العلاج" إلى نشاط تجاري قائم على استغلال يأس الأسر وخوفها على أبنائهما

تدرك أمني بعد فوات الأوان؟

عقب انتشار المقاطع المصورة وتصاعد الغضب الشعبي، تحركت الأجهزة الأمنية، وتم تشميع المنشأة وإحالة القائمين عليها إلى النيابة العامة للتحقيق في المخالفات المنصوصة عليهم

كما أعلنت الجهات المختصة عن تكثيف الحملات التفتيشية لإغلاق مراكز علاج الإدمان غير المرخصة في مختلف المحافظات، داعية المواطنين إلى الإبلاغ عن أي منشآت مشبوهة

لكن كثيرين تسأّلوا: لماذا لا يدرك هذا التفتيش إلا بعد وقوع الكارثة؟ وكم مركزاً مشابهاً لا يزال يعمل في الظل دون رقابة أو محاسبة؟

الواقعة فجرت موجة غضب عارمة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث اعتبرها كثيرون دليلاً صارحاً على فشل منظومة الرقابة، وتهديداً مباشرًا لحق العرضي في العلاج الآمن والإنساني